غرفة ميلانو للتحكيم المحلي و الدولي

مشروع المتوسط

غرفة ميلانو للتحكيم المحلي والدولي
في خدمة مشغّلي حوض البحر الأبيض المتوسط

*****

غرفة ميلانو للتحكيم المحلي والدولي
Via Meravigli, 9/B - 20123 Milano
Tel. +39 (02) 8515 4586, Fax +39 (02) 8515 4384
www.camera-arbitrale.it
E-mail: internazionale@mi.camcom.it

1-تقديم

تعد الغرفة الوطنية والدولية للتحكيم بميلانو ,التي بعثت سنة 1985, مؤسسة خاصة تابعة للغرفة التجارية بميلانو وهي تعمل في ظل استقلالية إدارية و مالية وذلك من أجل النهوض و تطوير استعمال وسائل فض النزاعات بدلا من اللجوء إلى القضاء.(س.د.وسائل أ.د.ر- حلول بديلة لل نزاعا ت-).و بالتحديد تتمثل خدمات الحلول البديلة للنزاعات التي تقدمها غرفة المحكمين بميلانو في : خدمة المحكّم , الصلح والفض التلماتيكي للنزاعات (حلول افتراضية على الخط).

تجتمع هذه الوسائل وإن اختلفت خصوصياتها حول غاية واحدة وهي ضمان حل للنزاعات التجارية في وقت قصير و بكلفة محدودة و محددة و بإجراءات لينة و سرية.

عند إدارة هذه الوسائل توفر غرفة التحكيم بميلانو إجابة للمقاولين الذين عادة ما يضطرون إلى الأخذ بعين الاعتبار في حساباتهم الخطر الشديد لحدوث نزاعات و ما ينجر عنها من خسائر في الوقت والمال

والأكيد أن خطر وقوع نزاع ,وما يرفقه من غموض في كلفته وما قد يستغرقه من وقت, يؤثر بصفة واضحة على اختيارات المقاولين ليس فقط على الصعيد الوطني فحسب و إنما أيضا و بصفة خاصة على الصعيد الدولي. فإلى جانب النقائص التي ذكرت سابقا يمكن أن نضيف مشكل التعرض إلى قوانين مجهولة وفي بعض الحالات استعمال عبارات تنتمي إلى نماذج من الثقافات المختلفة.

إذا على الصعيد الدولي وبالاستناد إلى سبب وجيه يضطر المشغلون إلى الاعتماد على وسيلة فعالة لفض النزاعات وهي وسيلة توفر إمكانية التحكم في مواجهة خطر النزاعات مع إمكانية اللجوء إلى طرف قضائي

محايد و الذي يمكن أن لا يكون ينتمي إلى التنظيم القضائي للدولة التابع لأي طرف من الأطراف المتداخلة في النزاع.

لا يمكن للمقاول ,الذي ينشط على الصعيد الدولي حيث يعد خطر النزاعات تقريبا فيزيولوجي, أن يباغت بنزاع وهو غير متحضر لذلك وبالتالي يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار ,عند تقييم الكلفة غير المباشرة لتجارته, المصاريف المترتبة عن النزاعات المحتملة واختيار الوسيلة التي تمكنه من كلفة أقل لحل للنزاعات.

الوسيلة الأكثر فاعلية في التجارة الدولية هي التحكيم [1] .

2. II - مشروع المتوسط

منذ بعض السنوات شرعت غرفة التحكيم بميلانو في التخطيط لنشاط فعلي و خاص بغية تدويل خدماتها واعتماد المؤسسة دوليا [2] إلى جانب النجاح في الاستجابة بطريقة أكثر فاعلية لمتطلبات المشغلين الاقتصاديين بالطريقة نفسها التي تم بها تطوير مشاريع خاصة موجهة لمناطق جغرافية تعتبر استراتيجيه من منظور العلاقات الدولية و ذات أولوية على الصعيد الدولي من منظور القدرات الاقتصادية و التجارية.

---

[1]- التحكيم هو وسيلة يتم بواسطتها فض النزاعات المدنية و التجارية بدل اللجوء إلى القضاء.تتمثل الميزة الأساسية لهذه المؤسسة في اختيار الأطراف المتنازعة للأشخاص الذين سيقررون مصير نزاعاتهم.يتم االجوء إلى التحكيم عندما تطبق الإجراءات تحت رقابة مؤسسة معينة , وهي غرفة التحكيم بميلانو, وذلك بالإعتماد على نظام المؤسسة المذكورة سابقا و أيضا عندما يتم التقيد بالإجراءات من قبل الأطراف المتنازعة دون اللجوء إلى مؤسسة تحكيمية

[2]- نظرا للسمعة الدولية التي تتمتع بها غرفة التحكيم بميلانو يمكن اعتبارها أيضا نشيطة على الصعيد الدولي و ذلك في الجانب العلمي – الثقافي. باختصار شديد يمكن الإشارة إلى مشاركة مؤسسة ميلانو في أشغال مراجعة القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الذي نشرته " UNCITRAL"(لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية) ؛ وكذلك إلى عضويتها في "IFCA" (الفيدرالية الدولية لمؤسسات التحكيم التجاري) و إنجاز بعض الإنتاجات , من خلال مركز بحوثها , لدار النشر القانون الدولي كلوير؛ بالإضافة إلى دور التقرير الدولي للتقرير الشهري لنشرية ITA تحت إشراف ITA (مؤسسة التحكيم بين الدول

في ترشحها لعضوية هيئة الحكام الدوليين (اليوم و بحساب الحالات المعالجة تمكنت مؤسستنا في سنة 2005 من معالجة ما يقارب 130 حالة و هو عدد يخول لها أن تكون الأولى على الصعيد الأوروبي). و تنظر غرفة التحكيم بميلانو بطريقة خاصة إلى منطقة المتوسط.

هذا الاختيار يتناغم تماما مع التزام الغرفة التجارية بميلانو بدعم العلاقات مع المتوسط و ذلك بتوفير الوسائل الإعلامية و المالية الخاصة بهذه المنطقة للمقاولين الراغبين في ذلك .

تكفي الإشارة إلى الصندوق الأورومتوسطي الذي بعثته الغرفة التجارية بميلانو و ذلك بدعم من "فينلومبارديا" للتصرف س.ج.ر س .ب. أ , منطقة اللومبارديا و بعض المؤسسات البنكية الإيطالية المهمة و ذلك بهدف تسهيل استثمار الشركات الإيطالية في بلدان منطقة المتوسط.

يعتبر حوض المتوسط منطقة ذات أهمية بالغة بالنسبة للاتحاد الأوروبي .فبفضل تأسيس الشراكة الأورومتوسطية التي تجمع دول الاتحاد الأوروبي و 10 دول من حوض المتوسط (السلطة الوطنية الفلسطينية , الجزائر ,مصر, الأردن , إسرائيل,لبنان ,المغرب ,سوريا , تونس , تركيا) جعل الاتحاد الأوروبي من منطقة حوض المتوسط منطقة استراتيجيه للتعاون وذلك لجعل هذا الجزء من العالم مزدهرا و مستقرا في أفق خلق منطقة حرة للتبادل . (المنطقة الأورومتوسطية للتبادل الحر) .

ينتظر أن تشهد المبادلات التجارية الأرو– متوسطية , التي بلغت اليوم نسبة عالية, توسعا و هو ما يعني مزيد ضرورة التمكن من مواجهة النزاعات التجارية و ذلك باستعمال الوسائل القانونية البديلة عن القضاء الأصلي.

إن شركاء الأورومتوسطي واعون بهذا و عند تحديدهم لمناطق التعاون لم ينسوا بالتأكيد الأخذ بعين الاعتبار وسائل فض النزاعات وذلك بتكليف ,في بعض الحالات (مثلما هو الحال بالنسبة لإيطاليا) خاصة المؤسسة التحكيمية بواجب تسهيل , أيضا في حالة النزاع ,العلاقات بين مقاولي الضفة الشمالية و الجنوبية للمتوسط.

هذا هو الالتزام الذي أخذته غرفة التحكيم على عاتقها و ذلك من خلال " المشروع المتوسطي " ألا وهو توفير وسيلة فاعلة لفض النزاعات التجارية لمشغلي حوض المتوسط وذلك عبر المحكّم الإداري.

يقوم المشغلون الذين يرغبون في الاستفادة بخدمة المحكّم بصفة عامة و دون شرط إلزامي في العقد بتكليف محكّم أو أكثر بفض النزاع و الحكم فيه بتطبيق القانون المشار إليه من طرف الطرفين المتنازعين نفسهما وذلك دون اللجوء إلى القضاء الأصلي.

أ) لماذا التحكيم

الأسباب التي تفسر تبني الأطراف لهذا الحل البديل هي الآتية :

- الحياد : فيما يتعلق بالنزاعات الدولية , التمتع بإمكانية اللجوء للهيئة القضائية الأكثر حيادا تمثل بالتأكيد ميزة في غاية الأهمية. تتكون هيئة تحكيم من محكمين من جنسيات مختلفة (و هو ما لا يتوفر في القضاء الأصلي) يضمن حد كبير من الحياد.

- السرعة : من المهم أن نشير أنه يجب أن يتم تقييم هذا العنصر على ضوء الأوقات الطويلة التي يستغرقها القضاء العادي.بصفة عامة تفسر المدة الطويلة نسبيا التي تستغرقها بعض الأحكام بتعقد بعض النزاعات وهو ما يحصل بسهولة مع عقود *joint-ventures* ونقل التكنولوجيات.إلخ.....

- القدرة الفنية: رغم تكليف الأطراف المتنازعة باختيار المحكمين؛ فإنه يُعهد لمحكّمين ذو كفاءة خاصة و خبيرة في ميادين النزاعات وذلك لتوفير الحلول اللازمة.

- السرية: على خلاف الأحكام العادية التي تدور في احترام مبدأ "العلنية" يضمن المحكّم عامل السرية التامة و التحفظ على موضوع النزاع.

- **الليونة :** تتمتع الأطراف المتنازعة باختيار القواعد الإجرائية التي سيلجأ إليها المحكّمين خلال سير القضية. وهو ما يوحي بحد أدنى من التصلب و الشكليات مقارنة بالقواعد التي يطبقها القضاء العادي. كما يمكن للأطراف المتنازعة أيضا أن تختار مكان التحكيم و القانون الذي سيتم تطبيقه عليهما.

- **الكلفة:** تعتبر الكلفة نسبيا أقل من الكلفة الناتجة عن قضية عادية و التي يمكن أن تدوم إلى حدود عشر سنوات من المرحلة الأولى و صولا إلى محكمة التعقيب. و السرعة الفائقة تعني أيضا ربح اقتصادي هام.

- **الاعتراف بالقرار:** رغم أنه يتم في غالب الأحيان تطبيقه بصورة عفوية؛ فإنه توجد معاهدات دولية و خاصة معاهدة نيويورك 1958 المنقحة من طرف ما يقارب 100 دولة (من بينهم إيطاليا) [3] والتي تمكن من تسهيل الاعتراف بالقرارات الأجنبية.و في بعض الأحيان يعتبر الاعتراف أسهل من الاعتراف بقرار في حالة غياب معاهدات أو اتفاقات ثنائية متعلقة بالاعتراف بقرارات القضاة العاديين.

ب) لماذا اختيار غرفة التحكيم الوطنية و الدولية بميلانو

.توفر غرفة التحكيم بميلانو لمشغلي منطقة المتوسط الراغبين في الانتفاع بخدماتها :

- مساعدة مجانية في المرحلة التحضيرية لتحرير الشرط التحكيمي التي سيتم ذكرها في العقد, أو في الاتفاق [4] التحكيمي وذلك من خلال اقتراح شرط نموذجي أو نماذج من الاتفاقات التحكيمية.

- تتدخل غرفة التحكيم بميلانو بعد نشوب النزاع عن طريق تسيير و مراقبة كل المراحل الإجرائية.

---

[3] - للاطلاع على قائمة الدول الموقعة على معاهدة نيويورك **1958** ينصح بزيارة موقع **UNCITRAL** على الانترنات وهو http://www.uncitral.org/uncitral/en/uncitral_texts/arbitration/NYConvention.html. نشير إلى أن كل البلدان المتدخلة في الشراكة الأورومتوسطية قد وقعوا على الاتفاق ما عدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

[4] - يتم ادماج الشرط التحكيمي في مرحلة تحرير العقد و هو ذو طبيعة " وقائية" أما الإتفاق فهو متتابع و يمكن اللجوء إليه في نزاعات محددة بين الأطراف المتنازعة و الموقعة عليه.

ـ مساعدة موظفي الكتابة العامة للمؤسسة و الذين سيحضرون دون أي زيادة في مصاريف الإجراءات عند تشكيل هيئة التحكيم في بلد التحكيم والذي يمكن أن يكون بلدا محايدا بالنظر إلى المؤسسة التحكيمية و دون أي رابط "ترابي".

فيما يخص إدارة التحكيم ,تشتغل غرفة التحكيم بميلانو من خلال الكتابة العامة و المجلس التحكيمي المتكون من 9 أعضاء (اثنين منهم من الأجانب) و موظفين من الميدان القانوني و الاقتصادي.

يتمثل نشاطها الإداري في تطبيق الإجراءات بصفة عامة ؛ إ يداع القرار, النظام التحكيمي الذي يتمتع بميزة وظيفية و هو متوفر باللغة الإيطالية ,الفرنسية,الانقليزية و العربية.

إلى جانب نظام غرفة التحكيم بميلانو تتمتع الأطراف المتنازعة بحق اختيار مكان التحكيم , و اللغة, و القانون الذي سيطبق , و تسمية المحكمين و تحديد عددهم و طرق تسميتهم.

يتم تأكيد كل اختيارات الأطراف أوجهات أخرى من طرف المجلس التحكيمي بعد التأكد من استقلاليتهم عند اختيارهم و ذلك لضمان أقصى حد من الحياد.

تتمتع الأطراف دائما بحرية إدارة ليس فقط العلاقة المذكورة سابقا و لكن أيضا النزاعات حيث يمكنهم تبني نظام حسب حاجياتهم الخاصة و ذلك سواء خلال المرحلة التحضيرية (الشرط و الاتفاق) أو خلال سير النزاع.

إلى جانب كل ذلك تتمتع الأطراف بضمان سهر المؤسسة على متابعة المدة الزمنية ,التكاليف و استقلالية المحكمين و التي تتدخل لتوفير حل لمشكل على مستوى الإجراءات : عدم تسمية محكم ,غياب أحد الطرفين , تعدد الأطراف المطالبة بتسمية نفس المحكم و بعض الفرضيات الأخرى.

إضافة إلى ذلك تحرص المؤسسة على أن يتم إيداع القرار, القرار المعلن من طرف هيئة التحكيم , قبل ستة أشهر من الجلسة التأسيسية و بطلب مسبق يعطي المجلس التحكيمي بعض التواريخ الجديدة وذلك بعد الاستماع إلى كل الأطراف .

إذا يمكن للمؤسسة أن تعتمد على حل ليس فقط يمكن استعماله في الحين و ذلك بفضل المعاهدات الدولية و لكن باعتباره أيضا أسرع وأقل تشويشا لنشاط المؤسسة.

أما فيما يخص الكلفة فالغرفة تعمل بتعريفة مرتبطة بالنظام و منظمة في مجموعات و ذلك حسب قيمة النزاع. إلى جانب مجموعات التعريفات حيث تحدد قيمة النزاعات و يمكن للأطراف المتنازعة أن تحدد مسبقا الكلفة التي ستستوجبها القضية.والهدف من ذلك هو تقديم خدمة جاهزة ,و قرار تحكيمي, دون نقائص من حيث الشكل ,قابل للتنفيذ بغض النظر عن طرق الطعن, وقادرة على تقديم حل نهائي للنزاع.

3- أنشطة نهضوية

من أجل.إعلام و تقريب مشغلي حوض المتوسط من"المشروع المتوسطي" و من الثقافة التحكيمية تعتزم غرفة التحكيم بميلانو إرساء مجموعة من المبادرات:

- نشر الفصول حول فض النزاعات (باللغة الإيطالية ,الإنقليزية,الفرنسية و العربية)

- إبرام اتفاقيات التعاون مع مؤسسات تحكيمية و/ أو غرف محلية (إلى حد اليوم.تم إبرام اتفاقيات تعاون مع مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي , مع المركز التجاري ببيروت و مع فيدرالية غرف التجارة السورية).

- تنظيم مهمات "*Road Show*" في بلدان شمال إفريقيا و الشرق الأوسط [5] .

- التنظيم والمشاركة في المؤتمرات,الندوات و الدوائر المستديرة في كامل المنطقة الأرو-متوسطية.

- تنظيم دروس تكوينية في مادة الحلول البديلة للنزاعات التجارية.

تعترف الحكومة الإيطالية بأهمية مثل هذا المشروع و قد قامت بإسداء توصيات خاصة لكل السفارات الإيطالية في بلدان حوض المتوسط بغية دعم المبادرات المتعلقة بهذا الموضوع.

---

[5] - ستشارك في مشروع المتوسط البلدان التالية : الجزائر,مصر,لبنان , ليبيا ,المغرب ,سوريا , تونس و تركيا.